يف خضم مبادرات اإلصاح اإلداري ورفع مستوى النزاهة والشفافية من خال الوسائل التقليدية مثل استقالل القضاء، وإدخال أجهزة مشرفة على األلداء احلكومي، واألخذ ابلنظام الالمركزي، وحنو ذلك. إال أن اإلصاح اإلداري احلقيقي يف إدارة الدول واملشاركة يف صنع و والتسوية يف قضااي الفساد)رزق، 143، حيث جيب على ومنظمات اجملتمع واألفراد، ابلسلطة املنفردة، ال يتسم ابلشفافية، ومل يعد يالئم اإلدارة احلديثة للدولة والذي تتطلب تفاعل شرائح اجملتمع خارج إطار مؤسسات ّم ومسؤولية عامة الدولة لصنع القرار ومكافحة الفساد حبيث يصبح حتقيق التنمية ه رزق، 155، 2009(. وال يعي هذا غياب الدور املؤسسي يف حماربة الفساد ورفع مستوى النزاهة والشفافية، بل البد على املؤسسات الرقابية القيام بدورها وفق إطار قانوين يضمن حيث جيب دعم وتقوية قدرة األلجهزة الرقابية واالرتقاء هبا لتلي متطلبات املرحلة، وضمان تفاعلها مع مؤسسات اجملتمع وحان الوقت االن للخروج من هذه البوتقة مبا يتناسب مع متطلبات املرحلة. كما جيب االهتمام بتقييم مستوى خدمات القطاع العام، والشفافية يف األلجهزة احلكومية، دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: دراسة تحليلية لمؤشر الشفافية. د. 556 مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات اإلسالمية ا ٧٧ ا شوال ١٤٤٠هـ ا يونيو ٢٠١٩م مشكلة البحث: والقطاع احلكومي والقانوين. فاإلصالح اإلداري وحتقيق التنمية املستدامة يسهم يف احلفاظ على ثقة اجملتمع يف احلكومة. ويتناول هذا البحث فرضية أن اإلصاح اإلداري املتسم ابلنزاهة والشفافية واملساءلة واحململسبة يساعد بشكل مباشر يف رفع مستوى اإلداء وحتسن جودة اخلدمات، إمجاع دويل على االهتمام ابلنزاهة والشفافية كنواة لإلصاح والتطوير اإلداري يف القطاعات التنظيمية، والقضائية، والتنفيذية. كما جيب غرس هذا االهتمام يف مؤسسات اجملتمع األلفراد. والسؤال الرئيس ملشكلة البحث هو ما هي مؤشرات احلوكمة الرقابية يف اململكة العربية السعودية، وما هي سبل تطويرها؟ أمهية الدراسة: ًا للحوكمة والرقابة يف ظل رؤية اململلكة ًا حديث مكافحة الفساد، حيث نلمس فيها إطار ويف الوقت نفسه، اختذت جمموعة من اإلجراءات القوية يف مواجهة الفساد اإلداري واملايل. حيث شكلت جلنة عليا ذات صالحيات غر مسبوقة لتتناول هذا املف املهم. واقرتاحات تطويرية يف جمال: الشفافية، واحلق يف احلصول على املعلومات، والتسوية هبدف تعميم التجربة واالستفادة منها يف دول أخرى، وابألخص يف الدول العربية. أهداف البحث: وما هي سبل تطويرها. كما أن البحث يتناول احلوكمة من جانب عملي كافة احلكومات والي تتطلع لتطبيق احلوكمة يف القطاع احلكومي. دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: دراسة تحليلية لمؤشر الشفافية. د. محمد ناصر باصم مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات اإلسالمية ا ٧٧ ا شوال ١٤٤٠هـ ا يونيو ٢٠١٩م 557 ال تقع مسؤولية الرقابة على الدولة فقط ولكن يشاركها كافة أطياف اجملتمع. وعليه جيب كما يهدف البحث الستقراء أهم املبادئ الدولية املنبثقة من تطبيق مؤشرات احلوكمة الرقابية. منهج وخطة البحث: واستخالص النتائج. العربية السعودية من األلنظمة واللوائح واملراجع العلمية، احلصول على املعلومات ابلوصف والتحليل من قوانن ومراجع حملية ودولية، وأخر إضاءات لنظام مقرح يف حق احلصول على املعلومات، ونظام لتسوية جرائم العدوان على امل العام من خال استقراء أنظمة مقارنة. ابلشفافية واحلق يف احلصول على املعلومات وتنظيمها القانوين، مث حتليل تسوية قضاايً تناولنا التغيرات الي جيب أن تطرأ على الفساد كمفعل ملؤشر املساءلة واحململسبة. وأخرا التنمية املستدامة. املبحث األلول: احلوكمة ومكافحة الفساد يتطلب تطبيق احلوكمة خطة إسراتيجية حمكمة مبنية على التعاون واملشاركة بن حبيث تضمن اخلطة مشاركة األلفراد ومؤسسات اجملتمع املدين، والشفافية لتحقيق التنمية اإلدارية. د. محمد ناصر باصم ًا من املنظمات ويف احلقيقة ليس من السهل وضع تعريف للحوكمة، حيث إن عدد والباحثن قدموا تعريفات خمتلفة ختدم ميادين ومنطلقات فكرية خمتلفة. ومن أبرز هذه الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه اإلنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخيارهتم وفرصهم وحرايهتم االقتصادية واالجتماعية والسياسية، ويسعى إل متثيل كافة فئات الشعب متثيا 2002, 1997 8(. وعرفت احلوكمة، والنزاهة كضماانت ضد الفساد وسوء اإلدارة«)حداد، ،2008 10(. وكذا عرفت احلوكمة أبهنا: »نظام للرقابة والتوجيه على املستوى املؤسسي وهو حيدد املسؤوليات واحلقوق والعالقات من مجيع الفئات املعنية ويوضح القواعد واإلجراءات الالزمة لصنع القرارات الرشيدة املتعلقة بعمل املنظمة وهو نظام يدعم العدالة والشفافية واملساءلة املؤسسية ويعزز الثقة واملصداقية يف بيئة العمل«)يوسف، وميكن تعريف احلوكمة، مبا يتناسب مع موضوع البحث، أبهنا خطة عمل الدولة والي من خالها متارس سلطاهتا وتراعي فيها املصلحة العامة والفردية يف اجلوانب السياسية ً إل واالقتصادية واالجتماعية، تنمية إدارية على كافة األلصعدة. دور الحوكمة في تعزيز

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

النزاهة ومكافحة الفساد: دراسة تحليلية لمؤشر الشفافية. د. محمد ناصر باصم مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسالمية ا ٧٧ ا شوال ١٤٤٠هـ ا يونيو ٢٠١٩م 559 وقد تصدى جملس الشؤون االقتصادية والتنمية يف اململكة العربية السعودية لقضيةً لضمان مأسسة العمل ورفع كفاءتهَ حوكمة متكاما منوذج حوكمة رؤية ، 2030 /.sa/ar/259node gov2030. vision://http) املطلب ألول: مؤشرات احلوكمة: ختتلف آلليات واملؤشرات الدالة على مدى وجود أو مدى تطبيق احلوكمة ابختاف اجلهة واملصاحل، فهناك معايري ومؤشرات اقتصادية، اجتماعية، اجملتمع املدين، ألفراد. فالبنك الدويل يركز على البعد االقتصادي وحمفزات النمو انفتاح):governance Good , bank world The procedure and criteria). وقد خصص البنك الدويل معيارين للحوكمة يف الشرق ألوسط، والثاين: التمثيل واملشاركة والتنافسية والشفافية واملساءلة)Development the in Africa North and East Middle Better Governance for). كما قدمت منظمة التعاون االقتصادي والتنمية أربعة معاير هي: دولة القانون، على الفساد، محمد ناصر باصم املتحدة على املؤشرات التالية: املشاركة، حكم القانون، حسن االستجابة، الفعالية، احملاسبة، الرؤية)Democratic Governance Indicators Reports Development Human UNDP and). ًا، إىل حد ما، ورغم تعدد املؤشرات إال أن هناك اتفاق ـ١ املشاركة: وهي أن يتاح جلميع أفراد اجملتمع املشاركة يف صنع واختاذ القرار وضمان وهذا املؤشر يعتمد على مؤشر الشفافية، ـ٢ الشفافية: وتعي إلزام ألجهزة احلكومية بنشر معلوماهتا كاملة وبطريقة منظمة حى يسهل متابعتها ومراقبة أداء احلكومة، ويتناول البحث على احلق يف احلصول على املعلومات حيث إنه ال قيمة ويركز البحث على هذا املؤشر ويتناوله ابلتحليل من ـ٤ العدالة االجتماعية واملساواة: ونعي هبا تكافئ الفرص واملساواة بن اجلميع وفقا للنظام. ـ٥ دور القانون: يفرتض يف نظام احلوكمة وجود نظام قانوين فعال وحيوي وواضح. وجيب أن يكون النظام عادال ـ٦ الرؤية الإلستراتيجية: ال بد من وجود خطط واقعية طويلة املدى هتدف إىل تطوير وهتدف هذه الرؤية إىل حتقيق تنمية مستدامة يف القطاع العام واخلاص وحتقق الرفاهية. وتوظيف الإلمكاانت لتحقيق أقصى منفعة أبقل تكلفة. دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: دراسة تحليلية لمؤشر الشفافية. د. محمد ناصر باصم مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسالمية ا ٧٧ ا شوال ١٤٤٠هـ ا يونيو ٢٠١٩م 561 ـ٨ التوافق وحسن التجاوب: جيب على الإدارة احلكومية أن حتول فكرها من القرارات إىل حتقيق انسجام بني أصحاب املصلحة ومشاركة ألفراد يف القرارات اليت ختصهم، حيث ال ميكن الرتكيز على الكفاءة والفاعلية مع إغفال دور القانون أو املشاركة. وعليه سنستعرض الإطار النظري املتعارف عليه يف احلوكمة. ً: أدوار املساهمني يف عملية احلوكمة: أوال والقطاع اخلاص، واجملتمع املدين، حبيث ال تستحوذ احلكومة على إدارة الشأن العام، مع التأكيد على أمهية ابقي ألطراف، 2016، 40-19(. واحلكومة ميكن أن تركز على محاية احلرايت، وتعزيز كفاءة اجلهاز الإداري، دفع منظمات اجملتمع املدين حنو مشاركة أكر يف املدارات االقتصادية واالجتماعية ورسم وميكن أن نستعرض هذه ألدوار بشيء من التفصيل: ـ١ دور الدولة: حيتم تطبيق احلوكمة تغيرات جذرية يف دور الدولة، حبيث تركز الدولة على اجملاالت ويتم تقليص مشاركتها يف ألنشطة االقتصادية. فاحلوكمة تقتضي تركيز الدولة على ألدوار السيادية)مثل ألمن، وعلى الدولة أن تشارك القطاع اخلاص يف بناء وتشغيل مرافق البنية التحتية)مثل املاء، الصرف الصحي، التعليم، الصحة، املواصات(، أما ألدوار االقتصادية فعلى الدولة ألخذ بتحرير التجارة، وتشجيع االستثمار، العدواين، د. محمد ناصر باصم 562 مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسالمية ا ٧٧ ا شوال ١٤٤٠هـ ا يونيو ٢٠١٩م ـ٢ دور القطاع اخلاص: وابلتايل وحبكم ما يتمتع به القطاع اخلاص من مزااي وخرات يف اجملال االقتصادي، فيصبح للقطاع فعندما تكون اخلدمةً على دراسة التكلفة والعائد وأسلوب الإدارة)العدواين، ،2009 81(. اخلاص يف تقدميها، بناء وجيب أن تتوافر جمموعة من ألطر القانونية، واالقتصادية، والإدارية، الي من شأهناً فمن خال الإطار القانوين تتم تعزيز دور القطاع اخلاص)العدواين، ،2009 82(. أوال والي تؤثر على عمل القطاع اخلاص مثل: محاية املكية، تنظيم سوق رأس امل،ًا اقتصادًّي يدعم توجه القطاع اخلاص للمشاركة يف العملية التنموية،ً جيب ودعم مشاركة القطاع اخلاص يف مشاريع البنية التحتية. ،2016 40-19(. ،2007 16(. وتقوم مؤسسات اجملتمع املدين بدور حيوي واجتماعية وثقافية. ويف ظل التوجه حنو تزيد أمهية مؤسسات اجملتمع املدين يف معاجلة أي قصور حيدث من املتعاقد الذي يهدف إىل الربح فتقوم مؤسسات اجملتمع املدين بعمل توازن يف املصاحل. يف إدارة هذه املنظمات، حى يتوافر فيها الفاعلية والتأثر)البيايل، محمد ناصر باصم مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

ألفراد يف املساواة وتكافؤ الفرص يف املنظمة)الركيبات55، 2014، . ـ٢ اجلانب االقتصادي: من الصعب حتديد قيمة مالية دقيقة للضرر املادي للفساد، ولكن يكفي أن نتناول ً حيث يتجنب عدد كبر ً أو حمليا أثر الفساد على االستثمار، سواء كان املستثمر اجنبيا ً من غياب الشفافية، وبطء التقاضي، من املستثمرين الدخول يف مشروعات تنموية خوفا وضعف نظم احململسبة، وقلة املساءلة)الركيبات، 61-56(. ـ٣ اجلوانب القانونية: لّتان: أوال إن ما جيعل جرمية الفساد يف ألجهزة احلكومية من اجلرائم اخلطرة ع أنه يسهل التسر على مرتكب اجلرمية. ً للجهات الرقابية الرمسية للقيام بدورها يف حمارية الفساد ورفع ولذلك ينقل العبء دائما مستوى النزاهة)الشريف، ،2004 48-47(. ـ٤ اجلانب االجتماعي: ألجهزة احلكومية ملتزمة بتقدمي اخلدمة للمواطن، ولصاحب اخلدمة حق املطالبة وحيتاج ألفراد إىل الواسطة والرشوة. إخل. دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: دراسة تحليلية لمؤشر الشفافية. د. محمد ناصر باصم 568 مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات اإلسالمية | ٧٧ | شوال ١٤٤٠هـ | يونيو ٢٠١٩م السلطة أو الوظيفة احلكومية أو املنصب العام بغرض حتقيق مكاسب خاصة)موقع منظمة الشفافية العاملية(. يف حن عرف البنك الدويل الفساد اإلداري على أنه سوء استخدام السلطة أو الوظيفة أو املنصب العام بعرض، أو احلصول، أو أستالم، التوسط بشكل مباشر أو غر مباشر بغرض حتقيق مكاسب والتأثر على طرف آخر)موقع البنك الدويل(. ومن صوره: إساءة استعمال السلطة، عدم الشفافية يف اإلعان وترسية العقود احلكومية،

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي